لأجلهم
2030
جمعية لأجلهم لخدمة ذوي الإعاقة
Lajlehum Association For Disability
الرياض - رقم التسجيل (٥٩٠)
تحت إشراف وزارة العمل و التنمية الاجتماعية

تقارير البرامج التوعوية
للعاملين بالجمعية عن نقاط الضعف الممكنة
التي قد تستغل من قبل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
٢٠١٩م

* تمهيد

تدرك **جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة** كجمعية غير ربحية تتمثل رسالتها في تأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاندماج بالمجتمع المحلي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل عالم أصبح أكثر تعقيداً مع سهولة تحويل الاموال، وتواجه الجمعيات غير الربحية مثلها مثل بقية الجمعيات التحدي المتمثل في التصدي لخطر غسل الأموال على جهات متعددة.

وتتمتع الجمعيات غير الربحية بمستوى عالٍ من الثقة من قبل المجتمع ككل، لهذا السبب يجب على الجمعيات غير الربحية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب غسل الأموال المحتمل وتمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام عمليات التبرع الخيرية.

لذلك تفاديا لمثل هذه الاستخدامات الغير شرعية والتي قد يشوبها بعض الانحرافات طورت جمعية لأجلهم دليل تنظيمي لمساعدة الإدارة العليا بالجمعية وجميع العاملين ومنسوبي الجمعية لاتخاذ الاقرارات والإجراءات الوقائية من محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وستقوم الجمعية بتنفيذ بعض من الدورات التدريبية والتوعوية لمنسوبي الجمعية بشكل مستمر لتعزيز نظام الحوكمة وتطبيق أعلى المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا الصدد تقوم جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق والتواصل مع بعض المدربين المتميزين في مجالات التنمية البشرية وتطوير الذات لعمل مجموعة من المحاضرات التثقيفية والتوعوية عن مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لحماية وتحصين منسوبيها من الاحتمالات الممكنة من هذه المخاطر.

والله الموفق،،،،

رئيس مجلس إدارة جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة

الاميرة / نوف بنت بعد الرحمن بن ناصر آل سعود

البرنامج التوعوي رقم (١)

اليوم	الأحد
التاريخ	٢٠١٩/٣/٨م
الوقت	من الساعة ١٠:٠٠ص ـ ١١:٠٠ ص
مقر الاجتماع	غرفة الاجتماعات بمقر جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة
اسم المدرب	م. محمد عبد الرؤف عاشور
الحضور	رئيس مجلس إدارة جمعية لأجلهم الأميرة / نوف بنت عبد الرحمن بن ناصر آل سعود أ. صالح خليفة الصقر أ. يارا سعد العليق أ. فيصل خليفة العقلا أ. خزنة منير العتيبي أ. أثير منصور العنزي
محاور اللقاء التوعوي	* ماهية غسيل الأموال * مصادر غسيل الأموال. * الآثار المترتبة على غسل الأموال. * مجموعات العمل المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. * جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال. * دور المواطن والمؤسسات في الحد من عمليات غسل الأموال. * لماذا نحارب غسيل الأموال؟

مصادر غسيل الأموال:

تجارة الأسلحة – تجارة المخدرات – تجارة الرقيق الأبيض – جرائم الاختلاس والسرقة – التزييف – التهرب الضريبي – الإتجار بالبشر أو الأعضاء البشرية – دفن النُّفايات المشعة – النصب والاحتيال – التهرب الضريبي – التستر.

الآثار المترتبة على غسل الأموال:

استقطاعات من الدخل القومي، ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح اقتصادات أخرى.

زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.

التهرب الضريبي.

شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين؛ مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة، واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم.

فقدان سمعة القطاع المصرفي؛ وتعرضه لعقوبات دولية صارمة.

الانعكاسات القانونية على الدولة، القطاع المصرفي، والمجتمع.

إفساد المناخ الاستثماري؛ بسبب الرشاوى، وظهور المشروعات الصورية.

استخدام عائدات غسيل الأموال للتحكم في قطاعات مهنية بأكملها.

مراحل غسل الأموال:

الإيداع (الإحلال)، التغطية، والدمج.

مرحلة إدخال الأموال الملوثة في القطاع المصرفي (الإيداع، أو الإحلال).

مرحلة الإخفاء.

مرحلة التكامل، وإعادة التوظيف (الدمج).

*** القطاعات الأكثر استقطاباً لغاسلي الأموال:**

١- الأسواق المالية.
٢- المجوهرات والقطع الثمينة.
٣- القطاعات التجارية.
٤- الاستثمارات.
٥- القطاع العقاري.
٦- الائتمان. (القروض والبطاقات الائتمانية).
٧- التحويلات المالية.

• جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال:

تعتبر المملكة من أوائل الدول المشاركة في عمليات مكافحة غسل الأموال؛ ومن المؤسسين لمجموعة MENAFATF، وقد اتخذت العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بها؛ ومنها: إصدار نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، وتشكيل لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال، وإلزام القطاعات المالية بتطبيق المعايير الدولية، وإنشاء إدارات الالتزام؛ ما أهلّها لتكون من أوائل الدول الملتزمة بتطبيق المعايير، وحصولها على إشادات دولية، وتصنيفها ضمن الدول العشر الأكثر كفاءة في مكافحة جرائم غسل الأموال؛ وبالتالي تتويج نجاحها بانضمامها إلى مجموعة العمل الدولية. للمملكة جهود في كشف شبكات غسل أموال دولية، قادت إلى الكشف عن جرائم كبرى في تهريب المخدرات وتمويل الإرهاب. ومحليًّا هناك نجاحات كثيرة للجهات الأمنية، إضافة إلى الكشف عن شبكة غسل أموال؛ وتجسس في القطاع المصرفي مرتبطة بجهات خارجية.

وتعتمد المملكة في مكافحتها غسل الأموال على الأسس التالية:

١- النصوص الشرعية (وهي متقدمة على القوانين الوضعية).

٢- الأنظمة المحلية. ومنها قانون مكافحة غسل الأموال.

٣- التوصيات الدولية. ومنها توصيات منظمة FATF.

• دور المواطن والمؤسسات في الحد من عمليات غسل الأموال:

لا يمكن لعمليات غسل الأموال أن تتم إلا بوجود شركاء محليين؛ إما بصفتهم الشخصية أو من خلال الشركات؛ لذا يقع على المواطن مسؤولية كبيرة في عدم رهن نفسه لعصابات غسل الأموال؛ طمعًا في الكسب السريع والمُحرَّم. كما أنه مسؤول عن تطهير شركته من العقود المشبوهة والتبادلات التجارية الصورية الهادفة لغسل الأموال. المواطن هو خط الدفاع الأول. ومتى انجرف عن تعاليم دينه؛ والالتزام بالقوانين؛ فسيتسبب في الإضرار بنفسه، وإلحاق مشكلات لا تُحصى بأمن واقتصاد وطنه.

الجهل بعمليات غسل الأموال قد تقود البعض للانخراط فيها؛ لذا يفترض أن تهتم المؤسسات الرسمية والمجتمعية بنشر الثقافة القانونية والمالية، وكشف خطط غاسلي الأموال؛ بما يرفع الغرر عن الجميع. كما أن تعزيز دور النزاهة ومكافحة الفساد يمكن أن يحمي المجتمع من جرائم غسل الأموال.

ختام اللقاء التوعوي الأول

تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي شاملة وكافية؛ إلا أن هناك بعض الإجراءات التي يمكن أن تسهم في الحد من جرائم غسل الأموال محليًّا، ومنها:

١- التحوُّل نحو المدفوعات الإلكترونية، والحد من المدفوعات النقدية في القطاعات التجارية.

٢- وقف الشيكات في الإفراغ العقاري؛ واعتماد نظام التحويل المصرفي بين الحسابات.

٣- فرض نظام مسك الدفاتر، والتصريح الدائم عن تنقلات الأموال.

٤- شفافية الملاءة المالية، والربط بين الملاءة وطبيعة العمل.

٥- إعادة هيكلة إدارات الالتزام في المصارف، وجعل رئاستها لمختص مالي وقانوني مرتبط بوزارة الداخلية لا المصرف الذي يعمل فيه.

٦- إقرار نظام من أين لك هذا، وتفعيله؛ ليكون من أدوات المكافحة.

٧- تطبيق نظام إقرار الذمة المالية للمسؤولين.

٨- إنشاء قاعدة بيانات شاملة للمواطنين والمقيمين بما يسهم في كشف تغيرات الملاءة الطارئة.

٩- الإعلان الدوري عن حجم قضايا غسل الأموال لنشر الوعي بمخاطرها.

١٠-التدقيق العشوائي لعمليات الاستيراد والتصدير، ومقارنتها بالاعتمادات المستندية.

١١-أكبر عمليات غسل الأموال تُمارس من قبل محولي الأموال من خارج النظام المالي. ما يستوجب تحديد جهة مسؤولة عن ملاحقتهم؛ ومنع تقاذف المسؤولية بين الجهات ذات العلاقة. المسؤولية حاليًّا مشاعة بين مؤسسة النقد، ووزارة التجارة، والجهات الأمنية.

١٢-القضاء على التستر. أكثر القطاعات تغذية لاقتصاد الظل؛ وبالتالي عمليات غسل الأموال.

١٣-تشديد الرقابة على أسواق المجوهرات، ووقف التعاملات النقدية فيها.

١٤-تثقيف المجتمع بمخاطر جريمة غسل الأموال، وطرقها الخفية.

والله الموفق،،،